بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 08 أبريل 2019

من النموّ الاقتصاديّ إلى التّنمية الإنسانيّة
مسارات الاحتواء والتّجاوز

علي أسعد وطفة
باحث سوري

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019
All rights reserved © 2019

الملخّص التنفيذي:

تتناول الدراسة إشكاليّة العلاقة التطوّريّة بين التجليّات التاريخيّة لمفهوم التنمية بوصفه مفهوماً متغايراً بتغاير الأزمان، وتقاربه في ضوء التطوّرات والعوامل الاجتماعيّة التاريخيّة التي شهدها المجتمع الإنساني خلال قرن من الزمن. كما تبحث في إشكاليّة الغموض والتداخل والتشاكل بين تجلّياته (من النموّ والتنمية الاقتصاديّة إلى التنمية الإنسانيّة) ضمن مسارات الاحتواء والتجاوز بوصفه توصيفاً متغايراً لحالة التقدّم والنهوض في المجتمعات الإنسانيّة. وينطلق البحث من فرضيّة قوامها أنّ التداخل والغموض القائم الذي يعانيه المفهوم ناجم وبصورة جوهريّة عن غياب التناول المنهجي للحركة التاريخيّة القائمة بين هذا المفهوم وتطوّرات المجتمع الإنساني من جهة، وعن غياب التناول المنهجي لديناميّات العلاقة الجدليّة التي تربط بين هذا المفهوم والمفاهيم الفرعيّة المجاورة له في المعنى والدلالة.

ومن صلب هذه الإشكاليّة تنطلق الدراسة الحاليّة للكشف المنهجي عن منظومة العلاقات القائمة بين هذا المفهوم وتجلياته التاريخيّة ضمن منهجيّة ما سمّيناه «منهجيّة الاحتواء والتجاوز». وتقضي هذه المنهجيّة في النظر إلى الأبعاد المختلف للمفهوم ضمن سياقات التفاعل والتكامل والانشطار والتوليد ومن ثمّ التجاوز والاحتواء. وضمن هذه المنهجيّة الجدليّة تحاول الدراسة أن تقدّم صورة واضحة للمفهوم ضمن تعرّجاته التاريخيّة ومنعطفاته الإنسانيّة. وفي سياق هذا التحليل الجدلي التاريخي للمفهوم تتوخّى الدراسة إعادة بناء المفهوم في صورته التاريخيّة الاجتماعيّة الواضحة والكشف عن العلاقات الجدليّة القائمة بين مفاهيم النمو والتنمية الاقتصاديّة والتنمية الإنسانيّة وأوجه التكامل في المعنى والدلالة.

Abstract

From economic growth to human development:

Containment and override paths.

The study deals with the problematic evolutionary relationship between the historical manifestations of the concept of development as a heterogeneous concept of the heterogeneity of time, and its convergence in the light of historical social developments and factors witnessed by the human society within a century. It also examines the problem of ambiguity, overlap and confusion between its manifestations (from growth to economic development to human development) within the containment and bypass paths as a heterogeneous description of progress and advancement in human societies. The research is based on the assumption that the existing overlap and ambiguity of the concept is the result of the absence of a systematic approach to the historical movement that exists between this concept and the developments of human society on the one hand and the absence of a systematic approach to the dynamics of the dialectical relationship between this concept and its sub-concepts in meaning and significance.

«من الواضح أنّ الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه، فهي مجرّد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر».

أرسطو طاليس

1- مقدّمة:

شهد الفكر العالميّ، منذ النصف الثاني من القرن التّاسع عشر حتّى نهاية النصف الأوّل من القرن العشرين، حضوراً مكثفاً لمصطلحات متخصّصة في التعبير عن كلّ أشكال التقدّم الإنساني مثل: التطوّر، والنموّ، والتقدّم، والحداثة والتّحديث، والتصنيع. وتعبّر هذه المصطلحات مجتمعة أو متفرّقة عن نزوع المجتمعات الإنسانيّة إلى تحقيق التقدّم، وإنجاز التحضّر بمختلف تجلّياته العلميّة والتقنيّة. واستطاعت هذه المفاهيم التقليديّة الاستمرار وظيفيّاً في الحضور حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي المرحلة التي شكّلت بدايةً لمرحلة جديدة أصّلت لظهور طائفة من المفاهيم التنمويّة الجديدة الدالّة على التقدّم. وسرعان ما احتلّت تلك المفاهيم مكانتها ضمن خارطة الفكر الإنساني التنموي، مثل التنمية الاقتصاديّة، والتنمية الاجتماعيّة، والتنمية الإنسانيّة، والتنمية المستدامة.

ولم يدم الأمر طويلاً حتّى بدأ مفهوم التنمية بمسمّياته المختلفة يفرض نفسه بقوّة في مختلف الهيئات الدوليّة وفي أروقة المؤسّسات العلميّة، وهكذا أصبح هذا المفهوم شائعاً في الخطابات السياسيّة والمعرفيّة، بل إنّه بات ميداناً واسعاً للبحث العلمي والتنقيب المعرفي في كثير من القطاعات المعرفيّة، ولا سيّما في مجال علم الاجتماع التنموي، والاقتصاد التنموي، كما في شتّى القطاعات والحقول العلميّة.

ويُعدُّ مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة واحداً من المفاهيم الكبرى التي أثارت عاصفة من الجدل بين العلماء والمفكّرين في مختلف الميادين العلميّة والسياسيّة. وليس من المبالغة القول: إنّ مئات التعريفات قد كرّست نفسها لمقاربة مفهوم التنمية والبحث في دلالاته، ومثل هذه الجهود الكبيرة تدلّ على طابعه التّركيبيّ المعقد، وعلى تشابك الخلفيّات الفكريّة والفلسفيّة التي صدر عنها. وتشكّل المرونة الكبيرة لهذا المفهوم أحد أهمّ أوجه التّعقيد فيه، حيث رُصد عنه قدرتُه الفائقة على توليد ذاته بصور مختلفة ليتمكّن من الاندراج في مختلف القطاعات المعرفيّة للعلوم الإنسانيّة والطبيعيّة[1]. ونظراً لطبيعته المتغايرة تتمّ مقاربته من منصّات معرفيّة مختلفة ومتعدّدة، ويتمّ تناوله وفق مناهج مختلفة في علوم مختلفة، مثل: علم اجتماع التنمية، وأنثروبولوجيا

1 - للمزيد انظر: أندرو ويبستر، **مدخل لسيسيولوجيا التنمية**، ترجمة حمدي حميد يوسف، (بغداد: سلسلة المئة كتاب، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، 1986) ص 32- ص 168.

التنمية، وعلم الاجتماع السياسي للتنمية... وإنّ هذا وغيره لممّا يجعل الخوض في هذا المفهوم مغامرة علميّة بحقّ.

ولا مراء في أنّ هذا الحضور المتنامي لمفهوم التنمية بصيغه الأحدث قد تعزّز في العقود الأخيرة مع تنامي الحضور السياسي الجديد للبلدان النامية في الساحة الدوليّة، حيث بدأ الفكر التنموي يتصدّى لقضايا التخلّف والتقدّم أيّاً كانت التوجّهات السياسيّة والاجتماعيّة لهذه البلدان، سواء في العالم المتقدّم أو في نظيره المتخلّف. وقد تمحورت الأسئلة المركزيّة للفكر التنموي حول كيفيّة الكشف عن قوانين تقدّم المجتمعات الإنسانيّة وتخلّفها، أو التقدّم والتخلّف في قطاعات محدّدة كالحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة[2].

2- إشكاليّة الدراسة:

ترتسم إشكاليّة الدراسة على إيقاعات الإشكاليّة التي يطرحها المفهوم نفسه بما ينطوي عليه من صعوبات وتعقيد نظراً للتطوّرات الهائلة التي أقضّت مضاجعه منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى اليوم، حيث شكّل مفهوم التنمية مثار جدل وحوار وصراعات إيديولوجيّة ما انقطعت يوماً، وقد لا تنقطع في قادم الأزمان. فمفهوم التنمية مفهوم مصيري وثيق الصلة بمفهوم التطوّر والنهضة والحضارة، ومن هنا تنشأ ملحمة التعقيد والصعوبة حيث يميل هذا المفهوم، لا بل يعتمد في قياس دورات تطوّر الأمم، كما يشكّل الرافعة التي تنطلق منها الشعوب في بناء حضارتها ونهضتها.

ويتمثل هذا المفهوم في ذاته الصبغة التطوّريّة، فهو من أكثر المفاهيم قدرة على التغيّر والتغاير، لأنّه يرتبط بالتطوّر الإنساني، ولذا فهو ينزع إلى التشكّل وإعادة إنتاج نفسه في صور مختلفة تناسب كلّ مرحلة تاريخيّة من مراحل التطوّر الإنساني. وتأتي المشقة الكبرى من تغايره وفق تغاير المكان، فالتنمية في الجنوب تختلف بمعاييرها وأسسها عن التربية في الشمال. وكذلك يأتي المدّ الثالث لهذه الصعوبة التي تتمثل في الأبعاد الإيديولوجيّة لهذا المفهوم وتقلباته التي تستجيب للتغيّرات الإيديولوجيّة بين شرق وغرب وأنظمة ماركسيّة أو ليبراليّة أو دول سائرة في دروب النّماء.

كثير من الباحثين يغرقون في لجّة الغموض الكامن في عمق المفهوم، وكثير منهم يصدم بالصعوبة الكبيرة في رصده وفهمه، حيث يقع الباحث على عدد كبير من التسميات التي تتعلّق بالتنمية، وهي تسميات جوهريّة وأكاديميّة مثل: التنمية، والنمو، والتنمية، والتنمية الاقتصاديّة، ومن ثمّ التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة، والتنمية المختلفة، والتنمية المجتمعيّة. ويلاحظ اليوم أنّ هذا المفهوم قد قفز إلى حقول علميّة كثيرة،

2 - للمزيد انظر: أندرو ويبستر، مدخل لسوسيولوجيّة التنمية، المرجع السابق.

فأصبح محوريّاً في علم النفس والمجتمع، حيث نجد: التنمية الذهنيّة، وتنمية الموارد، وتنمية المعرفة... إلخ. مثل هذا التعدّد يجعل قضيّة مفهوم التنمية قضيّة إشكاليّة تحتاج إلى التأمّل والبحث والنظر.

ويجب علينا أن نعترف بأنّ التعريفات التي تقدّم لمفهوم التنمية كثيرة، ولكنّها في أغلبها تعريفات قاصرة تقتصر على الدلالات الاشتقاقيّة والسطحيّة للمفهوم دون الخوض الأكاديمي في أعماقه. وهذا يلفتنا إلى قضيّة أخرى أكثر أهميّة وخطورة، وهي أنّ الوقوف على تعريف أو تحديد لمفهوم التنمية في حقل ما في سياق ما، دون أن يمتلك الباحث رؤية شموليّة لحضور هذا المفهوم في السياقات الاجتماعيّة والتاريخيّة الشموليّة لهذا المفهوم، سيجعل من أيّ فهم له فهماً قاصراً وجزئيّاً لا يثمر ولا يغني العقل العلمي، كما أنّ الباحث سيجد نفسه محاصراً في الدوائر الضيّقة الحرجة التي تجعله خارج السياق التاريخي للمفهوم بوصفه مفهوماً مركزيّاً في مختلف العلوم الإنسانيّة والاقتصاديّة والسياسيّة.

وهذه الأسباب والعوامل الغامضة تتطلّب اليوم وفي كلّ يوم تقديم رؤية شموليّة لمفهوم التنمية في مختلف تجلّياته وتسمياته وتمظهراته السياسيّة والاجتماعيّة في كلّ مرحلة تاريخيّة وفي كلّ سياق إيديولوجي وزمني. هذه الرؤية قلّما نجدها في البحوث الجارية، وإن كانت، ولا ريب في ذلك، فإنّنا نتوخّى البحث في هذه الإشكاليّة سعياً إلى تقديم صورة كليّة متكاملة في سياق موضوعي عن السمات العلائقيّة بين تجلّيات هذا المفهوم ضمن صيرورته التاريخيّة، وهو تصوّر يأخذ بالعلاقات القائمة بين مختلف المتغيّرات المؤدية إلى ولادة نسخ متجدّدة ومتغايرة متطوّرة منه في كلّ مرحلة تاريخيّة من مراحل تطوّره وتطوّر المجتمع الإنساني تاريخيّاً، لأنّ تاريخ المفهوم (مفهوم التنمية) وتغايراته يشكّل تاريخاً موازياً فعليّاً لتاريخ التطوّرات في المجتمع الإنساني عينه. وهنا تكمن قضيّة هذا البحث الإشكاليّة التي تتمثل نسقاً من التساؤلات المنهجيّة:

1- ما سمات وملامح مفهوم التنمية؟ وما هي عوامل نشأته وتطوّره؟ وما الديناميّات التاريخيّة التي أدّت إلى نموّه وتطوّره؟

2- ما الديناميّات الداخليّة والفعاليّات التي يعتمدها المفهوم في عمليّة التجاوز والاحتواء؟

3- ما العلاقة القائمة بين منظومة المفاهيم التنمويّة التي تبدأ بالنموّ وصولاً إلى التنمية المستدامة؟

4- كيف يعبّر تطوّر هذا المفهوم عن التطوّر الاجتماعي والسياسي والتاريخي للمجتمعات الإنسانيّة؟

5- ما الدور الأممي في عمليّة تطوّر هذا المفهوم؟ وما الجهود الدوليّة التي بذلت في صقله وتكوينه؟

6- هل يمكن أن نقدّم صيغة أكاديميّة واضحة لتعريف مفهوم التنمية ضمن الدوائر العلميّة؟

7- كيف نستطيع التمييز بين مختلف المفاهيم التنمويّة التي تتمثل في مفاهيم: النمو، التنمية الاقتصاديّة، التنمية الاجتماعيّة، التنمية البشريّة، التنمية الإنسانيّة، التنمية المستدامة؟

وفي معرض الإجابة عن هذه الأسئلة الموجّهه للبحث، نأمل أن يسهم هذا العمل في تقديم الإضاءات العلميّة الكافية حول هذه المفهوم من خلال عمليّة التفكيك التاريخي لحركته ورصد متغيّراته.

3- مرونة المفاهيم التنمويّة:

تخضع المفاهيم للتّطوّر الحيويّ، شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعيّة والاجتماعيّة، ويخضع تطوّر هذه المفاهيم بالضرورة إلى ديناميّات التطوّر الاجتماعيّ الحادث في مضمار الحياة الإنسانيّة والمجتمع. وتأسيساً على هذا التصوّر يمكن القول: إنّ كلّ مفهوم أصيل يولد بالضرورة من منطلق الحاجة إليه، وينمو ضمن أطر التغيّرات الاجتماعيّة التي تكتنفه، ثمّ يتطوّر لاحقاً ليعبّر في جوهره عن مختلف اتجاهات التطوّر في المجال الذي يغطّيه. والمفاهيم، كما هو معروف، تنهض بوظيفتين: فهي تلقي الضوء على الواقع وتتمثّله في آنٍ واحد، وتغطّيه من جهة، وهي في الوقت نفسه، تعمل على تمثّل الأطر الفكريّة المجرّدة التي تحيط بهذا الواقع بكلّ ما ينطوي عليه هذا الفكر من دلالة ومعنى من جهة ثانية. وهي من جهة ثالثة وأخيرة تعمل على إدراك ذاتها وتحديد موقعها ضمن شبكة المفاهيم التي تنتسب إليها، وتلك التي تتفرّع عنها. ويُسلّمنا ما تقدّم إلى القول: إنّ الوظيفة الأساسيّة للمفاهيم هي تحصيل المعرفة الموضعيّة في مستوى الواقع الذي تحاكيه وتمثله كما تتمثّل؛ ومن ثمَّ تحصيل المعرفة في مستوى المجرّدات الفكريّة التي تدور في فلكها، وهي بين هذا وذاك تعمل على تحقيق التّوازن بين طبيعتها الواقعيّة وطبيعتها الدلاليّة الذاتيّة. وعلى هذا النّحو تكتسب المفاهيم أهمّيّتها، وتظلّ فعّالة وقادرة على تطوير ذاتها في عمليّة تمثلها لموضوعها، وفي تطوّر إدراكها لذاتها. ولمّا كانت المفاهيم إنّما تنبثق من مضمار الضرورة، وظهور الحاجة إليها، فإنّ كلّ عصر يختصّ بمفاهيمه، وتختصّ كلّ ظاهرة في عصر ما بمفاهيم تجسّد دلالاتها ومعانيها، وتؤطّرها فكريّاً ومعرفيّاً.

ولا شكّ في أنّ تعدّد المفاهيم للظاهرة الواحدة إنّما يدلّ على التعقيد الذي تتميّز به تلك الظاهرة. ومن وظائف ذلك التعدّد في المفاهيم تكوين رؤية نظريّة شاملة حول بنية الظواهر الاجتماعيّة، وهو أمر تختصّ به الظواهر التّاريخيّة والمعرفيّة الكبرى التي تستقطب مفاهيم واسعة مثل: التقدّم، والتحضّر، والتّنمية والتّطوّر، وهي نمط من المفاهيم التي تمتلك القدرة على التفسير والتحليل والاستكشاف والاستشراف في آنٍ معاً.

وضمن هذا التّصوّر لطبيعة المفاهيم وجدليّتها تندرج مفاهيم التقدّم الإنساني والتطوّر الحضاري للإنسانيّة. وتتميّز بأنّها من أكثر المفاهيم خصوبة وحيويّة في القرن العشرين، ذلك أنّها تزداد باستمرار كفاءةً وقدرةً على مواكبة الحادثات. وقد اختصّ مفهوم التقدّم **الإنساني** Human progress، بمحاولة بلورة قوانين تطوّر المجتمعات الإنسانيّة منذ مراحل موغلة في التاريخ؛ وفي المقابل، فإنّ هذا المفهوم الواسع عاجز عن الإحاطة التفسيريّة بالتطوّرات الصغرى للتقدّم في مراحل تاريخيّة محدّدة تتميز بخصوصيتها التاريخيّة والإنسانيّة.

ومن هنا تبدّت ضرورة توليد مفاهيم ديناميّة جديدة، تلبّي الحاجة - ضمن حدود خصوصيّة الظّاهرة في أبعادها الزمانيّة والمكانيّة- إلى تغطية اتجاهات التقدّم المختلفة في ضوء التغيّرات الجديدة الحادثة. وتأسيساً على ما تقدّم، يمكن القول: إنّ مفاهيم «النمو»، و«التنمية الإنسانيّة»، والتنمية الاقتصاديّة»، و«التنمية الشاملة»، ومن ثمّ «التنمية المستدامة»، تعبّر في مجملها عن حالة التقدّم الإنسانيّ في خصوصيّاته التاريخيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة، حيث اختصّ كلّ منها بالتّعبير عن ظاهرة متفرّدة في عصره ضمن ظروف تاريخيّة محدّدة وأوضاع اجتماعيّة متفرّدة بالخصوصيّة، وتلك هي طبيعة المفاهيم وخصوصيّة تطوّرها.

ومن البداهة القول إنّه لا يمكن إدراك ظاهرة النّماء الإنساني خارج سياق تطوّر الواقع، أو خارج تطوّر المفاهيم المتخصّصة ذاتها ودرجة تفاعلها وتطوّرها. ويترتّب على ذلك أنّه إذا كان علينا أن نفهم حركة التقدّم الإنساني، فإنّه يتحتّم علينا أن ندرك أوّلاً حركة التطوّر ذاته، ومن ثمّ انعكاس حركة التطوّر في الوعي الذي يأخذ صورة مفاهيم منظّمة، وهذا يعني أنّ المفاهيم الحديثة للنموّ والتنمية لا يمكن أن تفهم خارج سياق تطوّرها وبعيداً عن الخلفيّات المؤسّسة لها. ومن هنا فإنّ مفهوم التنمية المستدامة يتطلّب وعياً بالمفاهيم التي أسّسته، ومهّدت له مثل مفهوم «النمو» و«التنمية الاقتصاديّة» و«التنمية الاجتماعيّة» و«التنمية الإنسانيّة» ثمّ التنمية الشاملة، وأخير **وليس آخراً «التنمية المستدامة»، وهو غرّة مفاهيم التنمية لاختصاصه في التّعبير عن إشكاليّة العصر في علاقة الإنسان بالطبيعة والاقتصاد والمجتمع.**

يترتّب عمّا تقدّم، في محاولتنا المتواضعة لإضاءة مفاهيم التنمية، أن نخوض في خارطة الفكر التنموي خوضا تكامليّاً يتخاصب مع الرؤية التاريخيّة لواقع الحياة الإنسانيّة بتطوّراتها وتعرّجاتها الواقعيّة، حيث يتمّ استكشاف هذه العلاقة الخصبة بين تطوّر المفاهيم ذاتها من جهة، وتطوّرها في دائرة تفاعلها مع الواقع الإنسانيّ من جهة أخرى، ذلك أنّ كلّ مفهوم من المفاهيم الذكيّة يعبّر في ذاته بالضرورة عن تبلور ظاهرة ما في مرحلة تاريخيّة بعينها، وهو يعبّر، في الوقت نفسه، عن درجة نضج الوعي الإنساني بتلك الظاهرة.

ويميل بنا الظنّ إلى أنّ هذه المنهجيّة يمكن أن تساعدنا بقدر كبير في استكشاف الغنى والثراء المعرفي الذي تتّسم به مفاهيم النماء الإنساني بدءاً بالنموّ وانتهاء بالتنمية المستدامة.

4- في النمو الاقتصادي ابتداءً:

تشير كلمة «النّموّ» في اللغة العربيّة إلى الزيادة في كلّ شيء، وفي مختلف المظاهر الماديّة والمعنويّة للوجود، وقد ورد في لسان العرب لابن منظور: (نما بمعنى زاد وكثر، وأنميت الشيء أي جعلته نامياً). وعُرّف النموّ في المعجم الوسيط كالآتي: (نما الشيء نماءً بمعنى زاد وكثر، ويقال نما الزرع ونما الولد). ويُلاحظ أنّ كلمة «تنمية» هي مصدر للفعل «نمَّى»، وهو فعل يستلزم أن يُتبع بمفعول به، أمّا كلمة «نموّ»، فهي مصدر للفعل «نمَا»، وهو فعل ثلاثي مجرّد، كما أنّ هذا الفعل يُتبع بفاعل، ولا يستلزم أن يُتبع بمفعول به، وعلى ذلك فإنّ القاموس العربي يقيم بعض التّفرقة أو التمييز بين مدلول الكلمتين، فنموّ الشيء يعني زيادته أو تغيّره إلى حال أكبر أو أحسن. أمّا تنمية الشيء، فهي كلمة تنطوي على فعّاليّة إحداث النّموّ، وهذه التّفرقة تجعل اللفظة العربيّة متوافقة من حيث الدّلالة مع مثيلتيْها في اللّغتين الفرنسيّة والإنجليزيّة، وذلك على خلاف ما يراه بعض الكتّاب الذين يقصرون دلالة التنمية والنّموّ في اللغة العربيّة على الزيادة والتّغير حصراً[3].

وتوجب اللغة الفرنسيّة التمييز بين لفظتي «التنمية» و«النموّ» بوصفهما كلمتين متباعدتين في المظهر، متقاربتين في الجوهر، فكلمة النّمو يقابلها لفظ: Croissance»»، أمّا كلمة التنمية، فيقابلها لفظ: «Developement». وفي اللغة الإنكليزيّة تقابل كلمة «النّمو» كلمة «Growth» الإنجليزيّة، بينما تقابل كلمة «التنمية» كلمة: «Development». والجدير بالملاحظة أنّ الاختلاف نفسه يظهر بين الكلمتين في اللغتين الفرنسيّة والإنكليزيّة، حيث تدلّ كلمة «النّمو» على الزيادة بينما تدلّ التنمية على التغيّر الجوهري في بنية الاقتصاد ومعالمه.

ويختصّ مفهوم النّمو الاقتصادي Economic Growth بالتّعبير عن الجوانب الماديّة المحض للتطوّر التنموي، مثل الزيادة في الناتج المحلّي، وارتفاع متوسّط الدّخل الفرديّ، وزيادة مستويات الإنتاج، وارتفاع معدّلات التّصنيع والأتمتة. وهكذا، يبدو واضحاً أنّ مفهوم النّموّ الاقتصادي قد اقتصر على تغطية المظاهر الاقتصاديّة المحض للعمليّة التنمويّة، ولا سيّما عناصرها القابلة للقياس والضبط والتحكّم، ومثال ذلك قياس النّموّ الاقتصاديّ العائد إلى الثروات الباطنيّة كالنفط والذهب واليورانيوم[4].

3 - عبد القادر محمّد عبد القادر عطيّة، **اتجاهات حديثة في التنمية** (القاهرة: الدار الجامعيّة، 2003)، ص 11.

4 - انظر: الصعيدي، عبد الله، **مبادئ علم الاقتصاد**، (القاهرة: كليّة الحقوق، جامعة عين شمس، 2007)، ص 280.

ويستخدم الباحثون جملة من المؤشّرات لقياس النّموّ الاقتصادي؛ أبرزُها قياس النسبة المئويّة لنموّ الناتج المحليّ الإجمالي، والزّيادة في رأس المال، والتقدّم التكنولوجي. وغالباً ما يلجأ الاقتصاديّون إلى اعتماد مؤشّرات الرّفاه الاجتماعيّ للتّعبير عن درجة النّموّ الاقتصادي في الدول. **وهذا الأخير يعني مقدار النّموّ في نصيب الفرد من الدّخل الحقيقيّ**. ويكاد يكون هناك ما يشبه الاتّفاق بين الاقتصاديّين على ربط الرفاه الاقتصاديّ المادّي بمدى توفر السّلع والخدمات. وبالتالي فإنّه يتوجّب، من أجل تحقيق النّموّ الاقتصادي، الاستمرار في إنتاج المزيد من السّلع والخدمات الضروريّة في المجتمع. وهنا يراعي الاقتصاديّون أهميّة التوازن بين الرّفاه الاقتصاديّ الماديّ من جهة، ومعدّل نموّ السكّان من جهة أخرى، إذ لا يمكن أن يحدث تحسّن في المستوى المعيشي للفرد إذا كان معدّل نموّ السّكان يزيد في المتوسط على معدّل نموّ الإنتاج أو الطاقة الإنتاجيّة[5].

ويُستدلّ عادة على مستوى النّموّ الاقتصادي باعتماد مؤشّر الناتج المحلّي الإجمالي للفرد الواحد. ويحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي للبلد على عدد السّكان كما هو معروف. وبما أنّ الناتج المحلّي الإجمالي يمثّل مجمل دخول البلد الواحد، فإنّ نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي يمثل المتوسّط العام لدخل الفرد. وبطبيعة الحال، فإنّ التوزيع الفعلي للدّخل في أيّ بلد لن يكون واحداً، بل هناك اختلاف كبير في هذا التوزيع بين الأفراد وفقاً لمتغيّرات عديدة تتعلّق بوضع الفرد في سلّم الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلد، فبعض الأفراد يحصلون على حصّة الأسد، بينما تكون حصّة بعضهم الآخر مجرّد فتات. وغنيّ عن البيان أنّ هذا المتوسّط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقاييس أخرى للرّفاهية الوطنيّة، مثل العمر المتوقّع، ومستويات التعليم، ونوعيّة البنية التحتيّة، ومستويات الإنفاق على الاستهلاك الشخصيّ[6].

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الاختلاف بين مفهومي النّاتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) والنّاتج القوميّ الإجمالي (Gross national Product)، فالناتج المحلّي الإجمالي يشير إلى مجمل إنتاجيّة البلد، وضمن حدوده، أمّا الناتج القوميّ الإجمالي، فهو حصّة الدولة من هذا النّاتج. ويتوجّب علينا هنا تقديم بعض التفاصيل المفسّرة لأحوال النّموّ الاقتصادي الفعلي. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفع النّاتج المحليّ الإجمالي للدولة بنسبة 100%، مترافقاً في الوقت نفسه مع زيادة مضاعفة في السّكان، فإنّ حصّة

5 - العايب عبد الرحمن، **التحكّم في الأداء الشامل للمؤسّسة الاقتصاديّة في الجزائر في ظلّ تحدّيات التنمية المستدامة**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديّة (الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف، كليّة العلوم الاقتصاديّة والعلوم التجاريّة وعلوم التسيير، السنة الدراسيّة 2010/2011)، ص 6.

6 - العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسّسة الاقتصاديّة المرجع السابق، ص 6.

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لن تتغيّر[7]. ويعتمد علم الاقتصاد الكلاسيكيّ للتنمية مؤشّرات النّاتج القومي الإجمالي (Gross National Product (GNP))) في قياس مدى تحقق التّنمية الاقتصاديّة في بلد ما، ويعبّر عن الناتج القومي الإجمالي بناتج القيمة الاقتصاديّة للمواد والخدمات المنتجة في البلد لعام واحد. وهدف التّنمية كما يرى الاقتصاديّون من أنصار هذا الاتجاه هو زيادة ذلك الناتج القوميّ الإجماليّ عن طريق أربع وسائل هي: رأس المال المتجمّع، والمصادر الجديدة، والتقدّم التكنولوجي، ونموّ السكان[8]. وهذه التوجّهات الاقتصاديّة الكلاسيكيّة تركّز، كما يبدو بوضوح، على أهميّة زيادة الناتج القومي الإجمالي وتكثيف رأس المال الذي يتجاوز الموارد الطبيعيّة ليشمل رأس المال البشري أيضاً[9].

5- قصور مفهوم التنمية الاقتصاديّة:

من الواضح أنّ الفهم الاقتصادي للتنمية لم يستطع أن يغطّي ما هو جوهري في العمليّة التنمويّة، وبقي قاصراً في بُعده الإنسانيّ، إذ ظلّ الإنسان خارج المعادلة التنمويّة الإنسانيّة المنغلقة على نفسها ضمن دائرة الفهم الاقتصادي المحدود للنّموّ والتنمية على حدّ سواء. وسنلاحظ لاحقاً أنّ الجوانب الإنسانيّة الثقافيّة والاجتماعيّة ستأخذ مكان الصدارة في المفهوم الأشمل للتنمية الاجتماعيّة أو الإنسانيّةHuman development، كما سنلاحظ أنّ مفهوم التنمية الاقتصاديّة سيأخذ مكانه الفرعي ضمن مفهوم التنمية الإنسانيّة الذي يتميّز بطابعه الشّمولي للنّموّ والتنمية الاقتصاديين.

وبعبارة أخرى، إذا كان مفهوم التنمية الاقتصاديّة، بوصفه نسقاً من التحوّلات البنيويّة في الاقتصاد، يتجاوز مفهوم النّموّ الذي يرمز إلى مقاييس النّموّ الاقتصادي في الإنتاج، فإنّ مفهوم التنمية الإنسانيّة والبشريّة، بعمقه الإنساني ودلالته الحضاريّة، يتجاوز المفهومين معاً بما ينطوي عليه من تصميم على تحطيم التخلّف واقتلاع جذوره، وهو إذ ذاك ينطلق من رؤية علميّة تاريخيّة للتقدّم الإنساني، ويهدف إلى تحقيق النّهوض الحضاريّ بالفرد والمجتمع في آنٍ واحد.

وضمن هذه المعادلة فإنّ مفهوم التنمية الاقتصاديّة Economic development قد تجاوز مفهوم النّموّ الاقتصادي Economic Growth فعليّاً، واحتواه في آنٍ معاً. ففي الوقت الذي يقتصر فيه مفهوم النّموّ الاقتصادي على قياس ما هو متحقّق وقائم ومنجز عبر مؤشّرات النّموّ، يتجاوز مفهوم التّنمية الاقتصاديّة

7 - الدباغ، أسامة، والجومرد، أثيال عبد الجبار، **مقدّمة في الاقتصاد الكلّي** (عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع 2003).

8 - Henriot, Peter. "Development Alternative: Problems, Strategies, Values", **in the Political Economy of Devel - pment and Underdevelopment** edited by C. Wilber (Random House: New York) 1979.

9 - الحامد، محمّد بن معجب، **التعليم والتنمية في العالم الثالث أزمة المنطلقات النظريّة**، العدد 4 (الرياض: مجلة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، 1989)، (ص ص 309 - 338).

هذه الوضعيّة ليعبّر عن التغييرات الجوهريّة النشطة والمؤثرة في بنية الاقتصاد نفسه وفي مسار توجّهاته. وبعبارة أخرى، يتّجه مفهوم النّموّ الاقتصادي إلى قياس المنجز والجاهز والجامد والحاصل في العمليّة التنمويّة، في الوقت الذي يبحث فيه مفهوم التنمية الاقتصاديّة في النشاطات الحيّة الفاعلة في مجال إحداث التّنمية، وهو ضمن هذا التّصوّر مَعنيّ بما هو حيّ وجوهريّ ومستقبليّ ونشط وفاعل واجتماعي في العمليّة التنمويّة. ويستخلص من ذلك أنّ مفهوم التنمية الاقتصاديّة يقوم بتغطية مختلف التحوّلات الجوهريّة في بنية الاقتصاد واستراتيجيّاته التنمويّة، وهو، كما أشرنا من قبل، يتجاوز مفهوم النّموّ الاقتصاديّ المحض، ويحتويه في الآن نفسه، وبعبارة أخرى، يتجاوز مفهوم التنمية مقاييس النّموّ المحضة ويتعدّاها إلى تغطية الخبرات والتجارب والتحوّلات والاستراتيجيّات الاقتصاديّة السّاعية إلى إحداث تغيّرات جوهريّة وعميقة في بنية الاقتصاد الوطنيّ.

ويتجلّى هذا الرّصد الدّقيق للتّباين الجوهريّ بين المفهومين في نظريّة فلاديمير كوسوف الذي يرى أنّ النّموّ الاقتصادي يشير إلى التّغيير فى حجم الاقتصاد وبنيته، بينما يشير مفهوم التنمية الاقتصاديّة إلى نسق من التغيّرات الجوهريّة في بنية الاقتصاد نفسه وفي مساره وتوجّهاته[10]. ويجري التّأكيد، في هذا السّياق، على أنّ النّموّ الاقتصادي غالباً ما يتمّ عفويّاً عن طريق الجهود الفرديّة في السّوق، أمّا التّنمية، فترتسم ملامحها في صورة جهود سياسيّة ومؤسّساتيّة كبرى تهدف إلى إحداث تحوّلات اقتصاديّة واجتماعيّة كبرى في اقتصاديّات دولة ما أو مجتمع ما[11].

والحقيقة أنّ أغلب من عرّفوا النّموّ والتنمية قد أبرزوا هذا التّباين بين المفهومين، حيث تمّ تعريف النّموّ الاقتصادي مثلاً «بأنّه معدّل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي»، كما تمّ تعريفه أيضاً بأنّه «حدوث زيادة مستمرّة في متوسّط الدّخل الفرديّ الحقيقيّ مع مرور الزمن»[12]، وعلى هذا الأساس يُحتسب متوسّط دخل الفرد بنسبة نصيب الفرد المتوسّط من الناتج المحلي الكلّي للمجتمع[13]. ومن أجل قياس النّموّ الاقتصاديّ في بلد ما يمكن الاعتماد على عدّة مؤشّرات مثل نموّ النّاتج المحليّ الإجماليّ، والزّيادة في رأس المال، وتحقيق التقدّم التكنولوجي[14].

10 - مسعود، مجيد، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 73، 1984)، ص 210، 211.

11 - معتوق، سهير محمود، **أصول الاقتصاد** (القاهرة، جامعة حلوان، 2000)، ص 159.

12 - لطفي، وآخرون، **التنمية الاقتصاديّة** (القاهرة: كليّة التجارة، جامعة عين شمس، 2004)، ص 6.

13 - عبد القادر محمّد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية** (القاهرة: الدار الجامعيّة، 2003، ص 11.

14 - العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسّسة الاقتصاديّة في الجزائر، ص 6.

أمّا التنمية الاقتصاديّة، فيجري تعريفها بأنّها «إجراءات اجتماعيّة منظّمة ومبرمجة تهدف إلى إحداث تغيير في بنيان الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسّط دخل الفرد الحقيقي، وذلك خلال مرحلة زمنيّة محدّدة تعود بالنفع والفائدة على أغلبيّة السّكان في المجتمع»[15]. وفي السّياق نفسه يُعرّفها فرانسوا بيرو François Perroux بأنّها: «التّزايد المستمرّ في حجم الوحدة الاقتصاديّة البسيطة أو المركّبة المتحقق في إطار التحوّلات البنيويّة»[16]. ويتّضح من بيّنة هذا التعريف أنّ التّركيز يتمحور حول التحوّلات البنيويّة وليس حول مجرّد مؤشّرات عامّة لإنتاجيّة الوحدة الاقتصاديّة.

ويمكن القول، باختصار، «إنّ التنمية الاقتصاديّة تختلف عن النّموّ، كما أشرنا أعلاه، بوصفها نوعاً من التحوّلات الجوهريّة في بنية الاقتصاد»[17]. وهي بالأحرى «عمليّة تقدّم مجتمعي عن طريق استنباط أساليب إنتاجيّة جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشريّة وخلق تنظيمات أفضل. هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مرّ الزمن»[18].

6- بين مفهومي النّموّ والتنمية الاقتصاديّة:

حَريٌّ بنا أن نؤكّد، منذ البداية، أنّ الفصل بين مفهومي النّموّ والتنمية، وبيان ما بينهما من اختلافات وفوارق، إنّما يشكّل المدخل المنهجي التاريخي للتعريف بمختلف الجوانب الموصولة بالظّاهرة التنمويّة وأنماط وجودها وتجلّياتها في مختلف مراحل تطوّرها منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم. ولا شكّ في أنّ هذا الفصل بين المفهومين إنّما يشكّل أيضاً منطلقاً مهمّاً للتّمييز بين المراحل التاريخيّة الكبرى التي شهدها الفكر التنمويّ. تلك المراحل التي تنقسم، كما نعتقد، إلى ثلاث لحظات، وهي: النّموّ بصورته الاقتصاديّة، التنمية الإنسانيّة، ومن ثمّ التنمية المستدامة. وتشكّل هذه الأخيرة مرحلةً تبلور فيها الفكر التنموي في صورته المتقدّمة تاريخيّاً وفكريّاً.

ويكشف النّظر في الدراسات المهتمّة بميدان التنمية أنّ التأمّل في مسار تطوّر المفهومين يفضي إلى التمييز بين مرحلتين مختلفتين من مراحل تطوّر الفكر التنموي ذاته؛ حيث اختصّ مفهوم النّموّ بالدلالة على البُعد الاقتصادي المادّي للتنمية، ولا سيّما في النصف الأوّل من القرن الماضي، بينما اتخذ مفهوم التنمية

15 ـ لطفي، علي، وآخرون، التنمية الاقتصاديّة، مرجع سابق، ص 6.

16 - سيدي محمود ولد سيدي محمّد، التنمية والقيم الثقافيّة، **المعرفة**، عدد 381 (المغرب، حزيران، 1995) ص 84.

17 - **Encyclopédie de la gestion et du management**, sous la direction de Robert LEDUFF, Editions: DALLOZ, France, 2004, p.270.

18 ـ عجميّة، محمّد عبد العزيز والليثي، محمد علي، **التنمية الاقتصاديّة: مفهومها ونظريّاتها وسياساتها** (القاهرة: الدار الجامعيّة 2004)، ص 20.

دلالة شموليّة في التعبير عن مختلف ميادين الوجود الإنساني بجوانبه الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، وذلك في النصف الثاني من القرن الماضي ذاته.

ويبدو لنا بوضوح أنّ التداخل بين مفهومي النّموّ Growth والتنمية Development قد أدّى إلى ضربٍ من الخلط الفكري بين الباحثين الذين ألفوا استخدام أحدهما بديلاً عن الآخر على سبيل الترادف في مجال دراستهم للظاهرة التنمويّة برمّتها. واستمرّت ظاهرة الاستخدام العشوائيّ للمفهومين حتى ستينيّات القرن الماضي، وذلك في المرحلة التي هيمنت فيها النظريّات الاقتصاديّة في مجال الفكر التنموي. تلك النظريّات التي ركّزت على القول بوجود مراحل متتابعة للنّموّ الاقتصادي، والاعتقاد بأنّ المسار الوحيد الممكن لتحقيق التنمية لا يكون إلّا من خلال تحقيق النقلة النوعيّة بين مرحلة وأخرى. ويجدر التذكير بأنّ هذ الرؤية تصوّر التنمية على أنّها مسار خطّي تصاعديّ يبدأ من نقطة وينتهي في نقطة أخرى، وأنّ الدول مدعوّة إلى السّير فيه، إن كانت تروم فعلاً تحقيق التنمية. وهذا يعني أنّ مستوى تحقيق التنمية يكون بالدرجة التي يسجّلها المجتمع على خطّ التنمية وفي مسارها، وهذا ما تكشف عنه بعض المصطلحات أو الاستعمالات في الفكر التنموي من قبيل: البلدان السائرة على خطّ التنمية (أو في طريق التنمية)، وهذا يفترض ضمنيّاً وجود بلدان قد وصلت فعلاً إلى نهاية الخطّ، أي أنّها أنجزت ما عليها، ويدلّ من جهة أخرى على أنّ البلدان النامية أو المتخلّفة التي تريد النهوض وتحقيق التنمية مجبرة على اتّباع هذا المسار الشّبيه بالخط المرسوم من البداية حتى النهاية.

ومثل هذه الرؤية التبسيطيّة الاقتصاديّة للتّنمية نجدها في نظريّة (والت روستو) (Walt Whitman Rostow)[19]، وتحديداً في كتابه الصادر سنة 1959 تحت عنوان: «مراحل النّموّ الاقتصادي» (The Stages of Economic Growth)، وفيه نجد مساراً تنمويّاً مفترضاً قوامه خمس مراحل متعاقبة، أنجزته الدول المتقدّمة بجميع مراحله، وما على الدول النامية إلّا أن تلحق بها إن أرادت فعلاً المضيّ في مشروع نهضتها التنمويّة[20].

واستطاع الفكر التنمويّ، بدايةً من سبعينيّات القرن الماضي، أن يقدّم تصوراتٍ تنمويّةً جديدةً تقرّ عمليّة الفصل المنهجي بين مفهومي النّموّ والتنمية، ويعبّر هذا الفصل المنهجي بين المفهومين عن الحدود الفاصلة بين مرحلتين من التفكير التنموي، حيث تركّز المرحلة الأولى على أبعاد الهيمنة الاقتصاديّة للفكر التنمويّ الغربيّ في المجال التنموي، بينما تعبّر الثانية عن تطوّر جديد يعتمد على الأخذ المركّز بأهميّة

19 - والت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow (1916 - 2003) عالم اقتصاد أمريكي، ولد في مدينة نيويورك.

20 - The Stages of Economic Growth, 1959, Econ History Review.

الجوانب الإنسانيّة والاجتماعيّة للتنمية. وقد تعدّدت دراسات المفكّرين التنمويين الذين حاولوا تقديم رؤى جديدة للحدود الفاصلة بين المفهومين.

7- إخفاق الفكر التنموي في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية:

تُعرف فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية بأنّها حقبة التنمية Era of Development بامتياز سوسيولوجي، وقد شهد الفكر التنموي نهضته في هذه المرحلة نتيجة طبيعيّة للظّروف والأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة المعقّدة التي شهدتها أوربا والعالم في هذه المرحلة البنائيّة الجديدة، حيث وجدت أوربا المنهكة بالحرب نفسها في أمسّ الحاجة إلى إعادة إعمار ما دمّرته الحرب العالميّة الثانية، فضلاً عن تنامي حركات التحرّر في البلدان المستعمرة مطالبةً بالاستقلال. وكما هو الحال في أوربا فإنّ البلدان النامية كانت قد استُنْزِفت هي أيضاً بشكل مؤلم من قبل الدول المستعمرة، وكان على هذه الدول أن تكثّف الجهود لتطوير اقتصاديّاتها أيضاً والعناية بمرافق وجودها. وظهرت في هذه الفترة نخبة من المثقّفين الوطنيّين في تلك الدول تنادي بضرورة محاربة الفساد، والانطلاق نحو التنمية الشاملة لتحقيق التقدّم والرّخاء.

وبالرّغم من أهميّة الجهود الفكريّة التي بُذلت في مجال التنظير، فإنّ الفكر التنمويّ بنظريّاته ومفاهيمه في هذه المرحلة لم ينجح في تحقيق التنمية المنشودة، كما أنّه لم يفلح في تقديم تصوّر علمي واضح لظاهرتيْ التّخلف والتقدّم والعوامل الفاعلة فيهما، ولم تستطع النماذج التنمويّة التي قدّمها هذا الفكر التنمويّ أن تفسّر كثيراً من تعقيدات التجارب التنمويّة العالميّة، لا سيّما تلك التي تتعلّق بمرجعيّات فشلها ونجاحها. وقد عزا كثير من المفكّرين إخفاق هذا الفكر التنمويّ التقليدي في هذه المرحلة إلى تركيزه على دراسة الظواهر الاقتصاديّة المحضة وعواملها الداخليّة المحدودة، بعيداً عن سياقها التاريخي. وفي هذه النقطة على وجه التّحديد تكمن، كما أسلفنا، بعض عوامل إخفاق النظريّات التنمويّة في تقديم إجابة واضحة وعلميّة حول أسباب التخلّف في المجتمعات النامية وعوامل التقدّم في الدول الرأسماليّة.

والمتأمّل في مسارات الفكر التنموي التقليدي (التنمية والنّموّ الاقتصادي) سيرى بوضوح أنّ هذا الفكر قد اعتمد فلسفة النّماذج المبسّطة في تناوله لظاهرتي التخلّف والتّنمية، وتتمركز هذه النمذجة التبسيطيّة في الاعتقاد بوجود فجوة بين الدّول المتقدّمة والمتخلّفة، وأنّه يجب على الدّول المتخلّفة المعنيّة بالتنمية أن تقوم بردم الفجوة من أجل اللّحاق بالدول المتقدّمة في مجال التنمية الشاملة، وتدارك تخلّفها. ويتضمّن هذا التصوّر المبسّط للتنمية عمليّة إسقاط لمفهومي التقدّم والتخلّف، بوصفهما نقطتين متباعدتين على محور خطّي متصاعد، يبدأ من أقصى التخلّف إلى أقصى حالات التقدّم، ولا غرابة، في ظلّ هذا التصوّر، أن تكون

التنمية عبارة عن عمليّة لحاق بالدّول المتقدّمة وفق نموذج واحد، وضمن مسارات خطيّة أحاديّة الاتجاه... وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أنّ هذه النظرة التبسيطيّة النّموذجيّة إنّما تعكس التّصوّرات السائدة في المجتمعات الرأسماليّة المتقدّمة.

ولنقد هذه النظريّة التنمويّة التقليديّة، يمكن أن نذكر على سبيل التمثيل عدداً من نقاط الضّعف، ومنها التأكيد اللّافت على العوامل الداخليّة في تفسير التخلّف، في مقابل تجاهل تأثير الاستعمار الذي تعرّضت له البلدان النامية، والإعراض عن تحليل تبعات الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة للنظام الرأسمالي الراهن على الدّول الضعيفة المتخلّفة. كما تبالغ هذه النظريّات في تقدير النّموذج الرأسمالي واعتباره النموذج الأمثل والوحيد للتقدّم، حيث يقتضي ذلك تفسير التخلّف بوصفه تقصيراً عن اللّحاق بالعالم المتقدّم، وعجزاً عن هدم الهوّة الفاصلة بين البلدان المتخلّفة والمتقدّمة. وينبني على ذلك بالضرورة الدّعوة إلى تبنّي مفهوم للتنمية مستندٍ إلى «الفلسفات والاتجاهات والعوامل والقوى السياسيّة نفسها التي أدّت إلى تحقق التقدّم في البلدان الرأسماليّة الصناعيّة الغربيّة»[21].

ومن خصائص هذه النظريّات التقليديّة كذلك المبالغة في التأكيد على أهميّة دور رأس المال باعتباره العامل الاستراتيجي في تحريك التنمية ودفعها على حساب العوامل الأخرى كالاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة... ومع أنّه يصعب جدّاً إهمال العامل الاقتصادي ودور رأس المال، فإنّه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار وجود عوامل أخرى (ثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة) مؤثرة في تحقيق عمليّة التنمية. وفي هذا الصدد يقول محبوب الحق: إنّ «الخطيئة الكبرى التي لا يمكن اغتفارها لمخطّطي التنمية تكمن في هذا الافتتان الكبير الذي أصابهم حول أهميّة معدّلات النّمو المرتفعة في الناتج القومي الإجمالي الذي أنساهم الهدف الحقيقي من التنمية، وهو الإنسان»[22].

وبناء على النّقاط الثلاث السّابقة يمكن الرّدّ على النظريّات التنمويّة الكلاسيكيّة على النّحو الآتي:

1- التخلّف لا ينجم كلّيّاً عن محض العوامل الداخليّة الكامنة في المجتمع، كما أنّ القدرة على التقدّم ليست خصيصة جوهريّة في طبيعة البشر، وهذا يعني أنّ الرؤية التاريخيّة التي تنتظم في سياق اجتماعي ثقافي هي وحدها القادرة على فهم أسباب التخلّف وعوامل التقدّم في المجتمعات الإنسانيّة.

21 - انظر محمّد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربيّة ومتطلباتها، في **التخطيط لتنمية عربيّة - آفاقه وحدوده**، حلقة نقاشيّة - المعهد العربي للتخطيط، (الكويت، 1981)، ص 160.

22 - عن: محمد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، المرجع السابق، ص 160.

2- التنمية ليست مجرّد عمليّة اقتصاديّة محضة تتمثّل في زيادة الإنتاج والدخول والعائدات، بل تكمن، بالإضافة إلى ذلك، في نسق من العوامل الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة والحضاريّة.

3- التنمية ليست مجرّد تراكم في الناتج المحلّي أو القومي الإجمالي، ولا هي مجرّد زيادة في رأس المال، بل هي عمليّة ثقافيّة اجتماعيّة سياسيّة تاريخيّة.

4- لا يمكن النظر إلى التنمية بوصفها نموذجاً واحداً للتقدّم الإنساني، فالمسارات التنمويّة تتّصف اليوم بالتنوّع والتعدّد. والتجارب العالميّة في هذا الميدان تتّصف بالغنى. وهي تختلف من بلد إلى آخر، ومن قارّة إلى أخرى.

5- لا يمكن للتنمية أن تكون حقيقيّة إلّا إذا كانت تنمية إنسانيّة، ونعني بذلك أن يكون الإنسان فيها المحور والغاية، إذ التنمية الحقّ سعي إنساني هدفه رفاهية الإنسان وتحضّره[23].

ولا مراء في أنّ هذا الإخفاق الذي ميّز النظريّات التّنمويّة الكلاسيكيّة قد مهّد لولادة اتّجاهات فكريّة تنمويّة بديلة، اعتمدت مفاهيم تنمويّة جديدة للكشف عن بنية التخلّف والتقدّم وعواملهما، وينطلق هذا البديل من النظر إلى العمليّة التنمويّة بوصفها عمليّة تاريخيّة معقّدة في بنيتها، مركّبة في اتجاهاتها، متشابكة في آليّاتها ومساراتها، وأنّ تفسير هذه الظاهرة المعقّدة يتطلّب رفض الرؤية الاختزاليّة للتقدّم التي لا ترى في التنمية أكثر من معدّلات الزيادة في نمو المداخيل والمحاصيل وزيادة النموّ الاقتصادي المحض عبر زيادة الدخول ومعدّلات الأجور ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي للدولة. وكان من نتائج رفض هذا النموذج الكلاسيكي أن تمّ توليد مفاهيم تنمويّة معقدة وأكثر فعاليّة في تحليل الظواهر التنمويّة المختلفة، مثل التنمية الإنسانيّة والتنمية الشاملة والتنمية المستدامة.

ومن المؤكّد أن تطوّر الفكر التنمويّ الجديد كان من ثمار تجارب تنمويّة في مختلف البلدان، لا سيّما في الثمانينيّات من القرن الماضي، فقد عرفت البلدان النامية تجارب متنوّعة وغنيّة في مجال العمل التنمويّ، وإن منيت بالإخفاقات والهزائم، ولا سيّما في عقدي الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن الماضي. وقد شكّلت هذه التّجارب بإخفاقاتها ونجاحاتها منطلقاً للمراجعة النقديّة، والبحث في قصور النماذج الإنمائيّة المعتمدة التي كانت في أغلبها قاصرة عن مواكبة التّقدّم بعناصره وتمثّلاته الجديدة في عالم شديد التغيّر والتبدّل على كافّة المستويات وفي مختلف الصّعد. وقد شكّلت هذه التجارب التنمويّة للبلدان النامية نوابض متحرّكة

23 - انظر: محمّد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربيّة ومتطلباتها، المرجع السابق، ص ص 151 - 248.

وفاعلة في عمليّة بناء نماذج فكريّة ونظريّة جديدة حول مفهوم التنمية، بحثاً عن أفضل النماذج الممكنة القادرة على مواكبة التغيّر، وتحقيق التقدّم في أفضل صوره الحضاريّة الممكنة.

وفي ظلّ هذه التجارب بدأ مفهوم التنمية يتجلّى في وضعيّات متطوّرة ومتعدّدة في آنٍ معاً. عبّرت عنها مفاهيم مستحدثة مثل: التنمية المستقلّة، والتنمية الشاملة، والتنمية الإنسانيّة، والتنمية الاجتماعيّة. ومن بين كلّ المفاهيم، حظي مفهوم التنمية المستدامة بأوّليّة سياسيّة وفكريّة. وتقدّم مختلفَ مفاهيم التنمية لطابعه الإنساني وقدرته على تغطية مختلف الفعاليّات.

8- من التنمية الاقتصاديّة إلى التنمية الإنسانيّة:

أوضحنا في تناولنا لإشكاليّة العلاقة بين مفهومي النّموّ الاقتصادي والتنمية الاقتصاديّة، أنّ مفهوم التنمية الاقتصاديّة يتجاوز مفهوم النّموّ الاقتصادي ويحتويه. وغنيّ عن البيان أنّ ديناميّة التّجاوز والاحتواء تشمل أغلب المفاهيم في عمليّة تطوّرها ومسار تكاملها، وضمن هذه التّصوّر المنهجيّ سنرى أنّ مفهوم التنمية الاقتصاديّة قد خضع لديناميّة التّجاوز والاحتواء في مواجهة الفكر التنموي، إذ سرعان ما أخلى السّاحة لمفهوم التنمية البشريّة Human development. وهو المفهوم الأكثر شمولاً، والأكثر فعاليّة في التّعبير عن الحالة التنمويّة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.

وفي هذا السّياق، بيّنت التّجارب التنمويّة الرّائدة للنّمور الآسيويّة (تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية)[24] أنّ التقدّم الهائل الذي حققته هذه البلدان في مجال التنمية لم يعتمد على الموادّ الخام والثروات الطبيعيّة بالدرجة الأولى، بل كان نتيجة طبيعيّة لعمليّة الاستثمار في الإنسان، وتنمية الثروة البشريّة، وتوفير الفرص المناسبة للناس في مجال الإبداع والابتكار، ومن خلال العناية الفائقة بالتعليم والتدريب، وهذا هو العامل الرئيس لانطلاقتها في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة[25].

9- مفهوم التنمية الإنسانيّة:

ليس هناك في عالم الفكر التنموي ما هو أكثر وضوحاً وشمولاً من التّعريف الكلاسيكي لهيئة الأمم المتّحدة للتنمية الذي صدر عام 1956 حول التنمية الإنسانيّة، ومفاده: أنّ التنمية الاجتماعيّة ترمز إلى جملة

24 - سمّيت بهذا الاسم لتحقيقها معدّل نمو اقتصادي مرتفع وتصنيع سريع خلال الفترة ما بين الستينيّات والتسعينيّات، وفي بداية القرن الحادي والعشرين تحوّلت هذه البلدان إلى بلدان متقدّمة، وساعدت في نموّ اقتصادات بعض الدول الآسيويّة. تمتلك النمور الآسيويّة توجّه مشاركة خاصّة مع بعض الدول الآسيويّة ذات الاقتصاد الجيّد، مثل الصين واليابان.

25 - عبد السلام مصطفى عبد السلام، **تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحدّيات العولمة**، ورقة مقدّمة إلى المؤتمر العلمي الأوّل لكليّة التربية النوعيّة، **التعليم النوعي ودوره في التنمية البشريّة في عصر العولمة**، جامعة المنصورة 12، 13 أبريل (القاهرة 2006) ص 274.

من «العمليّات التي تتوحّد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في المجتمعات المحليّة وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمّة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدّم القومي»[26]. وفي التعريف الأممي الذي تصدّر افتتاحيّة تقرير التنمية البشريّة لعام 1990 نجد قدراً من التّركيز على العمق الإنساني للتنمية الإنسانيّة، إذ تمّ تعريف التنمية البشريّة في هذا التقرير بالقول: «إنّ الإنسان هو الثروة الحقيقيّة لأيّ أمّة. والهدف الأساسي للتنمية هو توفير بيئة يعيش فيها الإنسان حياة مديدة ملؤها الصحّة والإبداع»[27]. وقد ورد أيضاً في بداية التقرير، نعني الجزء المعنون بـ«تعريف التنمية البشريّة» تعريف لمفهوم التنمية البشريّة مفاده أنّ: «التنمية البشريّة هي توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس ليعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحّة، ويكتسبوا المعرفة، ويتمتّعوا بمعيشة كريمة، إضافة إلى ممارسة الحريّة السياسيّة، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الذات. وهذا ما يسمّيه آدم سميث القدرة على عيش الحياة من غير خجل»[28]. ويتّضح من هذا التّعريف الإنساني أنّ الهدف الأساسي للتنمية هو تحرير الإنسان الفرد والمجتمع من الفاقة والجهل والمرض والعوز والاستغلال وغير ذلك ممّا يعوق انطلاق الطاقات البشريّة والقدرات الإبداعيّة[29].

10- التنمية البشريّة في أروقة الأمم المتّحدة:

شكّل مفهوم التنمية موضوعاً للجدل العالمي في أروقة الأمم المتّحدة. وهو المكان الذي شهد فيه هذا المفهوم تطوّره الحاسم، وذلك مع احتدام النقاش حول التباين التنموي الكبير بين الدول المتقدّمة وتلك التي توصف بالدول النامية أو السائرة في طريق النموّ. ومنذ بداية الثمانينيّات من القرن الماضي شكّل هذا المفهوم محوراً أساسيّاً للنّقاش العلمي، وقضيّة مركزيّة في مختلف اللقاءات السياسيّة والتنمويّة للأمم المتحدة. وغنيّ عن التّذكير أنّ هيئة الأمم المتّحدة قد تبنّت عدّة تعريفات للتنمية، أقدمها وأهمّها وأشملها التعريف الذي صدر عام 1956، وهو التّعريف الذي أشرنا إليه آنفاً.

وقد قُدِّر للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة أن يلعب دوراً حيويّاً في مجال تطوير مفهوم التنمية الإنسانيّة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال التّقارير السنويّة التي دأب على إصدارها منذ عام 1990، وقد أدّى هذا البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة، بتقاريره السنويّة عن التنمية البشريّة، دوراً بارزاً في نشر وترسيخ مفهوم

26 - السمالوطي، نبيل. **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعات العالم الثالث** (بيروت: دار النهضة العربيّة 1981).

27 - تقرير التنمية البشريّة 2010، عدد خاص في الذكرى العشرين (**الثروة الحقيقيّة للأمم**): مسارات إلى التنمية البشريّة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص 12.

28 - تقرير التنمية البشريّة 2010، المرجع السابق، ص 12.

29 - العيسوي، إبراهيم حسن، **مناهج قياس التنمية** (القاهرة: معهد التخطيط القومي 1988) ص 9.

التنمية الإنسانيّة. وقد تركّزت جهود اللّجان الأمميّة في عمليّة صياغتها لمفهوم التنمية ضمن تقارير التنمية الإنسانيّة الصّادرة تباعاً، وتنطلق هذه الجهود في منهجيّتها من معطيات الواقع التنموي وتناقضاته وتحدّياته في مختلف أنحاء العالم، وهي تعمل، بالإضافة إلى تطوير المفهوم، على وضع المؤشّرات القادرة على قياس معدّلات التنمية ومدى تحقّقها.

وممّا جاء في تقرير عام 1990 تعريفاً لمفهوم التنمية وضبطاً لأهدافها أنّها «عمليّة تهدف إلى زيادة الخيارات أمام الناس، وتركّز تلك الخيارات الأساسيّة في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللّازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة»[30]. والمقصود بالخيارات هنا الفرص المتاحة والمرغوبة للناس في مختلف مناحي وجودهم وحياتهم الإنسانيّة. ومن الواضح أنّ التنمية البشريّة لا تنتهي عند هذا الحدّ، فهناك خيارات أخرى كثيرة تمتدّ لتشمل الحريّات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، كما تنطوي على فرص الخلق والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان.

وهناك، كما يبدو في التقرير، جانبان للتنمية البشريّة: يتمثل أوّلهما في تشكيل القدرات البشريّة، مثل تحسين مستوى الصحّة والمعرفة والمهارات. ويتمثّل الثاني في قدرة الناس على الانتفاع بقدراتهم المكتسبة والتمتّع بمعطيات الحياة الثقافيّة والاجتماعيّة، حيث يترتّب على المجتمع أن يحقّق التّوازن والتكامل بين هذين الجانبين من أجل اكتمال الصورة الحقيقيّة للتّنمية البشريّة[31].

ويمكن تمييز أربعة أبعاد لهذه التنمية، هي: العدالة الاجتماعيّة، وتكافؤ الفرص، والاستدامة، والتمكين والمشاركة. وهذا يقتضي أن تكون التّنمية البشريّة نمطاً منهجيّاً يهدف إلى تنمية الجوانب الإنسانيّة في المجتمع، وامتلاك المهارات المهنيّة وتطويرها، وتأمين فرص التمتّع بالفنون، واكتساب المعارف العلميّة المختلفة، بما يخدم تطوّر المجتمع ويزيد من رفاهيته. ويتضمّن التعريف الآنف الذّكر أيضاً إشارة إلى ضرورة حماية الحياة للأجيال القادمة، عبر التركيز على احترام النظم الطبيعيّة في عمليّة استثمار الموارد، وهي التنمية التي تسعى في نهاية المطاف إلى تحقيق وفرة أكبر في الإنتاج مع الحرص على ديمومته، ومن ثمّ تحسين الأوضاع المعيشيّة والصحيّة للناس، وتحريرهم من الاستبداد والقمع والجهل والمعتقدات الخرافيّة[32].

30 - **معجم مفاهيم التنمية**، لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا -الأسكوا، ومؤسّسات الإمام الصدر والبنك الدولي (بيروت: مؤسّسات الإمام الصدر، 2004)، ص 38.

31 - تقرير التنمية البشريّة لعام 1990، البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة، وكالة الأهرام للإعلان، 1990، ص 18- 19.

32 - **معجم مفاهيم التنمية**، لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة، مرجع سابق، ص 38.

ومن الواضح أنّ هذا التعريف الذي تضمّنه التّقرير الإنمائي في عام 1990 استطاع أن يفرض حضوره في الخطاب التنموي العالمي في مختلف المستويات والمقامات خلال العقود الثلاثة اللّاحقة. وغني عن البيان، كما أسلفنا، أنّ هذا التّعريف يركّز على جانبين أساسيّين للتنمية؛ يتمثّل أولاهما في العمل على تشكيل القدرات البشريّة، ويركّز الآخر على تمكين الناس من الانتفاع بقدراتهم الشخصيّة. ويتقرّر، على هذا الأساس، أنّ نجاح التنمية البشريّة مرهون بتحقيق التوازن الدّقيق بين هذين الجانبين أو هاتين الغايتين[33].

فالتنمية الإنسانيّة، كما تؤكّد التعريفات الأمميّة، تأخذ مسارها في صورة منظومة متكاملة من الفعاليّات الاجتماعيّة التي تهدف إلى النهوض الحضاري الشّامل للمجتمع، أي في مختلف جوانبه الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة، وذلك من أجل توفير الحياة الحرّة الكريمة لجميع أفراد المجتمع في مجال الصحّة، والتعليم، والدخل، والرفاهية. ومثل هذه العمليّة تحتاج إلى بناء الخطط، ورسم التّوجّهات التنمويّة الكبرى التي يشارك فيها أبناء المجتمع بقيادة نخب من صنّاع القرار الذين يضعون حجر الأساس لهذه التنمية وينطلقون بها. وهكذا يمكن القول إنّ التنمية تسعى جوهريّاً إلى تلبية الحاجات الاجتماعيّة الحيويّة في المجتمع، ولا سيّما «الغذاء والسكن والصحّة والتعليم والعمل والمشاركة الجماهيريّة في تقرير المصير، كما تكمن في حريّة التعبير والتفكير والأمن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة ومختلف الضرورات الوجوديّة والحياتيّة للإنسان في المجتمعات الحديثة»[34].

11- توجّهات أكاديميّة:

تضافرت التعريفات الأمميّة للتنمية، وتداخلت مع عدد كبير من التعريفات ذات الطابع الأكاديمي للتنمية الإنسانيّة، وقد ركّزت التعريفات الأكاديميّة على البُعد الإنساني كما هو الحال في تعريفات الأمم المتحدة.

ويمكننا في هذا المقام استعراض عدد كبير من التعريفات التي ساقها بعض المفكّرين العرب حول مفهوم التنمية الإنسانيّة. وهي تعريفات تعكس، في مجملها، أهمّ الجوانب التي يغطّيها هذا المفهوم في مختلف المستويات الأكاديميّة. وتترجم غالباً عن الاهتمامات الأكاديميّة والحقول العلميّة التي يعمل بها أصحابها من مفكّرين وباحثين في مجال التنمية بفروعها المختلفة. ويمكن الاستفادة من هذه التعريفات في تعميق الوعي بمختلف تجلّيات مفهوم التنمية الإنسانيّة، كما يمكن أن تقدّم لنا هذه التعريفات صورة عن التناول الأكاديمي لهذا المفهوم في المجال التّداولي العربي.

33 - برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشريّة لعام 1990**، نيويورك، جامعة أكسفورد، (القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، 1990) ص 19.

34 - الجلال، عبد العزيز عبد الله، تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربيّة المنتجة للنفط (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 91، يوليو، 1985) ص 1.

ومن تلك التّعريفات المهمّة التي تتميّز بالشموليّة نذكر هذا التّعريف الذي يسوقه إبراهيم حسن العيسوي للتنمية، إذ يقول: «التنمية عمليّة تطوّر واسعة «تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة، وتفضي إلى مولد حضارة جديدة أو مرحلة جديدة من مراحل التطوّر الحضاري بكلّ ما يميزها من قيم وعادات وتقاليد وأساليب إنتاج وأوضاع اجتماعيّة ونظم متماسكة وتقدّم علمي وتجدّد أدبي وفنّي»[35]. ويتساوق هذا التعريف مع تعريف عيد حسين عيد الذي يعرّفها بأنّها: «كلّ الجهود البشريّة التي تبذل من أجل النموّ والتقدّم، وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع، وهي كلمة جامعة، لا تعني مجرّد خطّة، أو مجرّد برامج، أو مشروعات للنهوض بالشعوب، اقتصاديّاً أو اجتماعيّاً، وإنّما تعني كلّ عمل إنساني بنّاء، يستطيع أن يحقق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع، ووفرة في الخدمات ودعماً لعلاقة التعاون داخل المجتمع»[36]. وهذا يعني أنّه لا يمكن اختزال التنمية الإنسانيّة في مجرّد تحقيق نمو اقتصادي أو تغييرات إيجابيّة في مستوى الدخل الفردي فحسب، لأنّها مفهوم يتضمّن ويحتوي جميع جوانب النشاط المجتمعي الأخرى[37]. ومن ضمن التعريفات ذات الطّابع الشمولي يمكن أن نعثر على بعض التعريفات الأكاديميّة التي تركّز على واحد من أكثر مبادئ الأنسنة عمقاً، وهو الحريّة. ومنها تعريف الاقتصادي الهندي أمارتيا صن[38] Amartya Kumar Sen الذي يؤكّد على مبدأ الحريّة في بناء مفهوم التنمية الإنسانيّة، حيث يقول: إنّ» المضمون الحقيقي للتنمية الإنسانيّة هو الحريّة في مختلف وجوهها وتجلّياتها الاجتماعيّة، ولا سيّما هذه التي تتعلّق بنوع الحياة التي يرغب البشر في عيشها»[39].

ويتخاصب هذان التّعريفان السّابقان مع تعريف محمّد عاطف غيث للتنمية الإنسانيّة بقوله: «التنمية الإنسانيّة هي التحريك العلمي المخطّط لمجموعة من العمليّات الاجتماعيّة الاقتصاديّة من خلال إيديولوجيّة معيّنة لتحقيق التغيّر المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها»[40] وهذا يعني أنّ التنمية تستهدف تغيّراً في البناء الاجتماعي، وتعديلاً في الأدوار والمراكز، وتحريك الإمكانيّات الاقتصاديّة»[41]. فالتنمية، حسب غيث، ليست مجرّد عملية نموّ تلقائيّة، وإنّما هي عمليّة تغيير

35 ـ العيسوي، إبراهيم حسن، **مناهج قياس التنمية، معهد التخطيط القومي** (القاهرة: 1988) ص 129.

36 ـ انظر: حسن إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط**، (عمان: دار المعرفة الجامعيّة، 2000)، ص 95 ـ 96.

37 ـ مشورب، إبراهيم، **التخلف والتنمية: دراسات اقتصاديّة**، (بيروت: دار المنهل، 2002)، ص 163.

38 ـ صن، أمارتيا كومار (بالإنجليزيّة: Amartya Kumar Sen) (ولد في 3 نوفمبر 1933)، هو عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكيّة. قدّم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظريّة الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة ونظريّات اقتصاديّة حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية. حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصاديّة لعمله عن اقتصاد الرفاه.

39 ـ العاقل، عبد الرزاق، قراءة في كتاب "التنمية حريّة" لأمارتا صن، ترجمة شوقي جلال، **مجلة دراسات**، العدد 15، السنة الرابعة (عمان: 2003)، ص 21.

40 ـ غيث، محمّد عاطف، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي** (الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، 1990، ص 15.

41 ـ غيث، محمّد عاطف، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، المرجع السابق، ص 15.

مقصود تؤدّيها سياسات محدّدة، وتشرف على تنفيذها هيئات قويّة مسؤولة تستهدف إدخال نظم جديدة أو بناء قوى اجتماعيّة جديدة، وتهيئة الظروف من أجل التغيّر الاجتماعي الذي يطلق عليه تنمية[42]. وممّا يستوقفنا في هذا التعريف تركيزُ الكاتب على أهميّة التخطيط السياسي والاجتماعي في مفهوم التنمية. وهذا البُعد قد لا يبدو واضحاً في الكثير من التعريفات الجارية للمفهوم.

ويركّز الباحث علي خليل في تعريفه للتنمية الإنسانيّة على شموليتها، وعلى أهميّة تلبيتها للحاجات الإنسانيّة باعتبارها «عمليّة شاملة تهدف إلى إحداث تغيير حضاري، يزيد من قدرة المجتمع الذاتيّة علي الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسيّة الماديّة والفكريّة والروحيّة والإبداعيّة المتجدّدة لكلّ من الفرد والمجتمع على السواء»[43]. ويبدو واضحاً أنّ علي خليل قد استلهم التعريف الأمميّ للتنمية الذي ركّز بدوره على أهميّة تلبية الاحتياجات الإنسانيّة.

ويركّز عبد الغني النوري في تعريفه للتنمية على أهميّة القضاء على التخلّف في العمليّة التنمويّة، وذلك من خلال الجهود التنمويّة المنظّمة، إذ يقول: «التنمية هي الجهد المنظّم لتنمية موارد المجتمع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة بقصد القضاء على التخلّف، واللحاق بركب الحضارة وتوفير الحياة الكريمة لكلّ فرد من أفراد المجتمع»[44]. ويكاد هذا التعريف يتطابق مع تعريف محروس أحمد غبان، الذي يؤكّد على شموليّة العمليّة التنمويّة واتّسامها بالغائيّة الاجتماعيّة، إذ يقول: «التنمية عمليّة أو مجموعة عمليّات تغيير قصديّة هادفة تتضافر فيها جهود الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسّساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني المادّي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد والمجتمع أو تحقيق درجة عالية منها»[45]. وهذا التعريف أيضاً يتجانس في محتواه مع التعريفات الأمميّة التي سقناها أعلاه. وتبرز هذه القصديّة أيضاً في تعريف عبد السلام مصطفى الذي يعرّفها بأنّها «عمليّة مقصودة وشاملة ومستمرّة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع. وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخّله لتحقيق أهداف معيّنة وإحداث تطوير كمّي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتيّة على إشباع حاجاته الماديّة والمعنويّة لمواجهة مشكلاته وحلّها ذاتيّاً خلال خطّة زمنيّة معينة»[46]. وتتجلّى أيضاً هذه النزعة القصديّة القائمة على التخطيط السياسي عند **محمّد نوفل** الذي عرّفها بأنّها: «السياسات والإجراءات المقصودة

42 ـ غيث، محمّد عاطف، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، المرجع السابق، ص 19.

43 ـ أبو العينين، علي خليل، التربية الإسلاميّة والتنمية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 22، السنة السابعة (الرياض: 1987)، ص 15.

44 ـ النوري، عبد الغني، **اتجاهات جديدة في اقتصاديّات التعليم في البلاد العربيّة**، (الدوحة، دار الثقافة، 1988)، ص 72.

45 ـ محروس أحمد غبان، التنمية الذاتيّة للمجتمعات الإسلاميّة ووسائل تحقيقها، في **المؤتمر العلمي العاشر**، المجلد الثاني (القاهرة، كليّة التربية، جامعة المنصورة، في الفترة من 21 ـ 22 ديسمبر، 1993)، ص17.

46 ـ عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحدّيات العولمة، ورقة مقدّمة إلى المؤتمر العلمي الأوّل لكليّة التربية النوعيّة، **التعليم النوعي ودوره في التنمية البشريّة في عصر العولمة** (القاهرة: جامعة المنصورة 12، 13 أبريل 2006)، ص 276.

والمخطّطة التي تهدف إلى تحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي، والتي تقوم بإحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد القومي، يقصد منها تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، يفيد منها غالبية أفراد المجتمع»[47].

ويتجلّى ملمح التغيير في تعريف الفعل التنموي، حيث تُعرّف التنمية بأنّها «التغيير الاقتصادي والاجتماعي المخطّط للإنسان والجماعة والمجتمع، والذي يؤدي إلى تغيّر العلاقات والأنماط السلوكيّة وتفجير الطاقات والإمكانيّات وتوظيفها لصالح المجتمع وتقدّمه وتبدّله ونموّه نحو الأحسن والأفضل»[48].

ويجد هذا التعريف صداه في تعريف فؤاد بسيوني متولّي الذي يقدّم تعريفاً واسعاً جامعاً وشاملاً للتنمية **يعكس أغلب الجوانب التي شملتها التعريفات السّابقة، إذ يقول:** إنّ التنمية «عمليّة تغيير شاملة للقوى الاجتماعيّة وغير الاجتماعيّة تسير في اتجاه محدّد لتحقيق أهداف محدّدة متّفق عليها، وهي عمليّة تغيير مقصود ومخطّط يتمّ تبعاً لسياسة معيّنة أو لفرض نظام اقتصادي واجتماعي جديد، يؤدّي ذلك حتماً لظهور تغييرات في النظم الاجتماعيّة وأنماط السلوك. وعمليّة التنمية هي عمليّة شاملة لمختلف مكوّنات البناء الاجتماعي والاقتصادي، وهما وجهان لعملة واحدة»[49]. **ويتناغم هذا التعريف الشمولي أيضاً مع منظور أسامة عبد الرحمن** الذي يرى أنّ التنمية «عمليّة حضاريّة تمثل نقلة نوعيّة على الصعيد المجتمعي كلّه، وهذه العمليّة الحضاريّة ذات أبعاد اقتصاديّة وسياسيّة وإداريّة واجتماعيّة وثقافيّة، وهي تمثل نقلة نوعيّة لأنّها تتجاوز الشكل إلى المضمون، ويعني ذلك تغيّراً جذريّاً نوعيّاً يحقق الكيان القوي المعتمد على ذاته اقتصاديّاً وسياسيّاً وإداريّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً»[50].

ومن التصوّرات الأكاديميّة الرّصينة حول مفهوم التنمية نذكر تصوّر جاسم السعدون الذي ينظر إلى التنمية الإنسانيّة بوصفها «عمليّة مجتمعيّة واعية وموجّهة لإيجاد تحوّلات هيكليّة تؤدّي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة منتظمة في متوسّط إنتاجيّة الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعيّة يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهود ويعمّق متطلّبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسيّة موفراً

47 - نوفل، محمد نبيل، **التعليم والتنمية الاقتصاديّة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1979) ص ص 55- 56.

48 - علاء الدين جاسم، محو الأميّة والتنمية، في ندوة خبراء لدراسة: **كيفيّة الربط بين خطط وبرامج محو الأميّة ومشروعات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة** (تونس، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، 1998)، ص 136.

49 - متولي، فؤاد بسيوني، التربية والمشكلة الاقتصاديّة: رؤية عصريّة لبعض مشكلات المجتمع وعلاقتها بالتربية، **دعائم استراتيجيّة تطوير التعليم في مصر** (الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة، 1989)، ص 29، 30.

50 - عبد الرحمن، أسامة، **قضايا وتحدّيات تنمويّة** (القاهرة: دار الأزمنة، ط 1، 1992)، ص 154، 155.

لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقُطري»[51]. وكما هو واضح فإنّ هذا التعريف يتوافق، بل يكاد يتطابق، مع التعريفات الشموليّة السّابقة التي أوردناها في هذا المقام.

ويستدعي سياق التّعريفات الشّاملة لمفهوم التّنمية تعريفاً لواحد من كبار المفكّرين التربويين العرب، أعني الراحل حامد عمّار الذي يرى أنّ التنمية تقوم على: «توفير وإتاحة الفرص المجتمعيّة والبيئيّة لنموّ الطاقات الجسمانيّة والعقليّة والروحيّة والإبداعيّة والاجتماعيّة إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة، أي توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوّعة، وصيانتها واستمرار نموّها وتطوّرها»[52].

واستناداً إلى التعريفات الأكاديميّة والأمميّة السّابقة، يمكن أن نخلص إلى ضبط مجموعة من الأهداف المشتركة بينها جميعاً في تعريف التنمية الإنسانيّة على النّحو الآتي:

- أنّ التنمية تقوم على تلبية احتياجات الإنسان الروحيّة والماديّة.

- أنّها، أي التنمية، تستهدف تمكين الناس من تحسين نوعية الحياة التي يعيشون.

- أنّها ترمي إلى زيادة الخيارات أمام الناس في مختلف مجالات الحياة والصحّة والتعليم والكرامة.

- أنّها تقوم على تمكين الأفراد في المجتمع من امتلاك المهارات والطاقات التي تؤهلهم للحياة.

- أنّها معنيّة بمحاربة كلّ أشكال الفقر والقهر والعوز والحرمان القائمة بين الناس.

- أنّها تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعيّة للأفراد في المجتمع.

هذا من جهة الأهداف المشتركة، أمّا من جهة الخصائص والسّمات العامّة التي تشترك فيها التّعريفات السّابقة، فيمكن أن نذكر:

- التّركيز على البُعد الإنساني في مفهوم التّنمية الإنسانيّة.

- التّشديد في أغلب التّعريفات على أهميّة البُعد الغائيّ (القصديّ) للتّنمية.

---

51 - السعدون، جاسم، دور القطاع الخاص في التنمية، في ندوة **تحويل المؤسّسات العامّة إلى القطاع الخاص**، (الدار البيضاء 6 - 8 ديسمبر 1988) ص 3.

52 - عمّار، حامد، التنمية البشريّة في الوطن العربي (المفاهيم ـالمؤشرات ـالأوضاع) (القاهرة: سينا للنشر، ط1، 1992) ص 43.

- التأكيد على أنّ التنمية عمليّة حضاريّة شاملة في مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهة الإنسان وكرامته[53].

- اعتبار التنمية عمليّة ديناميّة مستمرّة تستطيع أن تواكب مختلف الظروف التاريخيّة.

- التأكيد على الأبعاد الثقافيّة للعمليّة التنمويّة، حيث تؤدّي الثقافة دوراً حيويّاً في النهضة التنمويّة.

12- خلاصة ورؤية اختتاميّة:

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ مفهوم التنمية بجميع أبعاده ومراحله ما زال بعيداً عن التّحديد النّهائي، لأنّه مفهوم يتغاير مع تغاير المعطيات والمتغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهذا التغاير يتطلّب من الباحثين متابعة مستمرّة وبحث دائم في ملامحه وسماته المتغيّرة. وهذا يعني أنّه لا بدّ من استمرار البحث فيه، وتفكيك بنيته المركّبة ورصد حركته الذّاتيّة من ناحية، والكشف عن علاقاته المتشابكة بالواقع المتحرّك المتموّج من ناحية أخرى. وقد حاولنا في هذه الورقة أن نتناول مفهوم التنمية في مختلف مراحله، وأن نرصد حركته في تفاعله مع الواقع في أبعاده السياسيّة والتاريخيّة والثقافيّة والاقتصاديّة ضمن خطّ تصاعديّ يتّسم بالقدرة على التجاوز والاحتواء، وقد مكّنتنا هذه المنهجيّة من رصد بعض الأسرار الخفيّة الكامنة في تطوّر المفهوم ونموّه في اتجاهات متصاعدة.

وقد وقفنا، ضمن هذه المعالجة المنهجيّة، على ما يميّز مفهوم النموّ عن مفهوم التنمية، ثمّ اتّسع البحث، فبيّنا أنّ مفهوم التنمية قد اتّسم بنزعة تطوّريّة، خرج بها من منطق الثبات والإطلاق، واتّسم بالقدرة على التطوّر والتغيّر، ليتلاءم مع مستجدّات الحياة، ومع ديناميّات التطوّر المعرفي في مجال الفكر التنموي المعاصر. وضمن هذا المنظور استطعنا أن نرصد تطوّر هذا المفهوم بما اكتسبه من خصائص ودلالات متغايرة بتغاير الظروف وتطوّر الأحول الاجتماعيّة والإنسانيّة، وقد تبيّن لنا أنّ هذا المفهوم يؤكّد ارتباطه المتين بالأطر التاريخيّة وبتطوّر الحياة المجتمعيّة. وهذا كلّه يفسّر هذا الحضور الكبير للمعاني والتدفق الكبير في الدلالات عبر مسيرة التطوّر وأطوار التحوّل التي شهدها منذ البداية، حيث كان «نموّاً اقتصاديّاً»، فغدا «تنمية اقتصاديّة» بعد حين، ثمّ ارتدى حلّته الإنسانيّة بوصفه «تنمية بشريّة»، ومن بعدها تفرّع إلى مفاهيم إنسانيّة أربعة: «تنمية العنصر البشري» و«تنمية رأس المال البشري» و«تنمية الموارد البشريّة» و«التنمية الاجتماعيّة». وانتهى إلى الصورة التي قدّمها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي فيما يُسمّى بـ «التربية الإنسانيّة». وتبلور أخيراً في أرقى أشكاله ليتخذ حلّة «التنمية المستدامة»، وهو المفهوم الرائد اليوم في

53 - بدران، شبل، **التربية والمجتمع: رؤية نقديّة في المفاهيم - القضايا - المشكلات** (الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، 2003)، ص 189.

العلوم الإنسانيّة والسياسيّة. وعلى هذه الصورة نرجو أن نكون قد قدّمنا صورة واضحة لمفهوم التنمية في مختلف ديناميّاته وتغايراته الاجتماعيّة والسياسيّة خلال عقود زمنيّة متباعدة جغرافيّاً وتاريخيّاً ضمن تقاطعات الزّمان والمكان.

مراجع البحث

- أبو العينين، علي خليل، التربية الإسلاميّة والتنمية، مجلّة رسالة الخليج العربي، العدد 22، السنة السابعة (الرياض: 1987).

- بدران، شبل، التربية والمجتمع: رؤية نقديّة في المفاهيم –القضايا -المشكلات (الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، 2003).

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة 2010، عدد خاص في الذكرى العشرين (الثروة الحقيقيّة للأمم): **مسارات إلى التنمية البشريّة**، 2010.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. تقرير التنمية البشريّة لعام 1990، (القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان)، 1990.

- جاسم، علاء الدين. محو الأميّة والتنمية، في ندوة خبراء لدراسة: **كيفيّة الربط بين خطط وبرامج محو الأميّة ومشروعات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة** (تونس، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، 1998).

- الجلال، عبد العزيز عبد الله. تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربيّة المنتجة للنفط (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 91، يوليو، 1985).

- الحامد، محمّد بن معجب. **التعليم والتنمية في العالم الثالث أزمة المنطلقات النظريّة**، العدد 4 (الرياض: مجلة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، 1989).

- الدباغ، أسامة والجومرد، أثيال عبد الجبار، **مقدّمة في الاقتصاد الكلّي** (عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع 2003).

- السعدون، جاسم، دور القطاع الخاص في التنمية، في ندوة **تحويل المؤسّسات العامّة إلى القطاع الخاص** (الدار البيضاء 6 - 8 ديسمبر 1988).

- السمالوطي، نبيل، **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعات العالم الثالث** (بيروت: دار النهضة العربيّة 1981).

- شقير، محمّد لبيب، مفهوم التنمية العربيّة ومتطلباتها، في **التخطيط لتنمية عربيّة - آفاقه وحدوده**، حلقة نقاشيّة، المعهد العربي للتخطيط، (الكويت، 1981).

- الصعيدي، عبد الله، **مبادئ علم الاقتصاد**، (القاهرة: كليّة الحقوق، جامعة عين شمس، 2007).

- العايب، عبد الرحمن، **التحكّم في الأداء الشامل للمؤسّسة الاقتصاديّة في الجزائر في ظلّ تحدّيات التنمية المستدامة**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديّة (الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف، كليّة العلوم الاقتصاديّة والعلوم التجاريّة وعلوم التسيير، السنة الدراسيّة 2010 / 2011).

- عبد الرحمن، أسامة. **قضايا وتحدّيات تنمويّة** (القاهرة: دار الأزمنة، ط 1، 1992)، ص 154، 155.

- العاقل، عبد الرزاق، قراءة في كتاب «التنمية حريّة» لأمارتا صن، ترجمة شوقي جلال، **مجلّة دراسات** العدد 15، السنة الرابعة (عمان: 2003).

- عبد السلام، مصطفى عبد السلام، **تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحدّيات العولمة**، ورقة مقدّمة إلى المؤتمر العلمي الأوّل لكليّة التربية النوعيّة، **التعليم النوعي ودوره في التنمية البشريّة في عصر العولمة**، جامعة المنصورة 12، 13 أبريل (القاهرة 2006).

- عبد القادر، محمّد عبد القادر. **اتجاهات حديثة في التنمية** (القاهرة: الدار الجامعيّة، 2003).

- عجميّة، محمّد عبد العزيز والليثي، محمّد علي. **التنمية الاقتصاديّة: مفهومها ونظريّاتها وسياساتها** (القاهرة: الدار الجامعيّة 2004).

- عطيّة، عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية** (القاهرة: الدار الجامعيّة، 2003).

- عمّار، حامد. التنمية البشريّة في الوطن العربي (المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع) (القاهرة: سينا للنشر، ط 1، 1992).

- عيد، حسن إبراهيم، **دراسات في التنمية والتخطيط**، عمان: دار المعرفة الجامعيّة، 2000.

- العيسوي، إبراهيم حسن، **مناهج قياس التنمية** (القاهرة: معهد التخطيط القومي 1988).

- غبان، محروس أحمد، التنمية الذاتيّة للمجتمعات الإسلاميّة ووسائل تحقيقها، في **المؤتمر العلمي العاشر**، المجلد الثاني (القاهرة، كليّة التربية، جامعة المنصورة، في الفترة من 21 - 22 ديسمبر، 1993).

- غيث، محمّد عاطف، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي** (الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، 1990).

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا، **معجم مفاهيم التنمية**، (بيروت: مؤسّسات الإمام الصدر، 2004).

- لطفي، علي، وآخرون، **التنمية الاقتصاديّة** (القاهرة: كليّة التجارة، جامعة عين شمس، 2004).

- متولي، فؤاد بسيوني، التربية والمشكلة الاقتصاديّة: رؤية عصريّة لبعض مشكلات المجتمع وعلاقتها بالتربية، **دعائم استراتيجيّة تطوير التعليم في مصر**، الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة، 1989.

- محمّد، سيدي محمود ولد سيدي، التنمية والقيم الثقافيّة، **المعرفة**، عدد 381 (مراكش، حزيران، 1995).

- مسعود، مجيد، **التخطيط للتقدّم الاقتصادي والاجتماعي** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 73، 1984).

- مشورب، إبراهيم، **التخلف والتنمية: دراسات اقتصاديّة**، (بيروت: دار المنهل، 2002)، ص 163.

- معتوق، سهير محمود. **أصول الاقتصاد** (القاهرة، جامعة حلوان، 2000).

- النوري، عبد الغني، اتجاهات جديدة في اقتصاديّات التعليم في البلاد العربيّة (الدوحة، دار الثقافة، 1988).

- نوفل، محمّد نبيل، **التعليم والتنمية الاقتصاديّة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1979).

- ويبستر، أندرو، **مدخل لسيسيولوجيا التنمية**، ترجمة حمدي حميد يوسف، (بغداد: سلسلة المئة كتاب، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، 1986).

- Encyclopédie de la gestion et du management, sous la direction de Robert LEDUFF, Editions: DALLOZ, France, 2004.

- Henriot, Peter. «Development Alternative: Problems, Strategies, Values», i**n the Political Economy of Development and Underdevelopment** edited by C. Wilber (Random House: New York) 1979.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019

All rights reserved © 2019